ثورة 25 يوليو وأثرها على العلاقات الإسرائيلية – المصرية

م.م بدرية صالح*

الملخص :

اثار حدوث الثورات والانتفاضت وحركات التغيير في الدول العربية وخصوصا في مصر تساؤلات عدة واعترف المسؤولون الاسرائيليون بانهم فوجئوا بتوقيتها وقوتها واول هذه التساؤلات هي كيفية تعامل الولايات المتحدة مع اسرائيل فيما يتعلق بالموازنة بين تشجيع ظهور حكومة ديمقراطية في مصر من جهة ورغبة واشنطن في عدم المجازفة بظهور حكومة جديدة تتخلى عن الموقف السابق والذي كان وديا تجاه اسرائيل وقد عبرت اسرائيل عن اسفها برحيل مبارك بعد ما ايقنت ان مصر بعد الثورة لن تكون كما كانت سابقاً وامتزج القلق الاسرائيلي بالخوف من امكان ان يؤدي فوز الاحزاب الاسلامية وصعودهم للسلطة الى انهيار اتفاقية السلام مع اسرائيل.

Abstract

The topic area of that's research dealing with influence of Egyptian Revolution which overthrow the regime of President Hoseny Mubark and make a new changes in nature of political system and its relations. The Peace Covenant between Egypt and Israel 1979 will be as critical issue, many of Israeli decision makers and were very fear from new changes in Egypt especially when the Egyptian elections lead to rise of Islamist groups, those groups may be have a new vision of relations with Israel. also the United States of America had a new vision of role of Egypt in region after the revolution.

*. مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد.

المقدمة

أثارت حدوث الثورات والانتفاضات وحركات التغيير في عدد من الدول العربية ، وهو ما اطلق عليه (الربيع العربي) : القلق والخوف في نفوس الاسرائيليين ، ولم تعد نسبة الامن التي كانت تشعر بها اسرائيل هي نفسها ، خصوصا وان تلك الثورات طالت عددا من دول الحوار، ولا احد يعرف كيف ستتطور الامور بعدها . فلقد اثارت ثورات التغيير في الدول العربية ، وخصوصا في مصر تسأولات عدة ، واعترف المسؤولون الاسرائيليون: بأنهم فوجئوا بتوقيتها وقوتها ، وأول هذه التساؤلات هي: كيفية تعامل الولايات المتحدة الامريكية مع اسرائيل فيما يتعلق بالموازنة بين تشجيع ظهور حكومة ديمقراطية في مصر من جهة ، ورغبة واشنطن في عدم المجازفة بظهور حكومة جديدة تتخلى عن موقف الرئيس مبارك الودي حيال اسرائيل من جهة اخرى ، وقد عبرت اسرائيل عن اسفها لرحيل (حسني مبارك) بعد ما ايقنت ان مصر ما بعد ثورة 25/ يناير لن تكون مثل ما قبل الثورة ، وامتزج القلق الاسرائيلي بالخوف من امكان ان يؤدي فوز الاحزاب الاسلامية في الانتخابات الى استيلاء الاسلاميين على السلطة ، والى انهيار اتفاقية السلام مع اسرائيل، وان هذا المستقبل غير المحسوم قد يثير الحيرة للسياسيين الامريكيين والاسرائيلين، وذلك لان النظام المصري حليف قوي للولايات المتحدة الامريكية ، وسقوطه وتغييره يعني خسارة النفوذ في ذلك البلد ، وليس بالضرورة خسارة استراتيجية لما لمصر من مكانة استراتيجية في المنطقة العربية بأكملها ، بل كل المنطقة الجغرافية التي حولها .

لذلك جاء تقسيم البحث كالآتي :-

- المقدمة
- المحور الأول : تاريخ العلاقات المصرية – الاسرائيلية.
- المحور الثاني : الموقف الإسرائيلي من ثورة التغيير في مصر.
- المحور الثالث : مستقبل العلاقات المصرية – الإسرائيلية.
- الخاتمة.
- المصادر.

المحور الأول :-

تاريخ العلاقات المصرية – الاسرائيلية :-

لقد رفضت اهم التيارات السياسية في مصر، والتي تتمثل في التيارات الليبرالية والماركسية والاشتراكية والدينية الاسلامية المشروع الصهيوني ، وتلاحمت مع نضال الشعب الفلسطيني منذ أكثر من نصف قرن لمنع عملية تهويد فلسطين .

وبعد التطبيع القهري في الاراضي العربية المحتلة ، والتطبيع عن طريق الجسور المفتوحة مع الاردن ، يأتي الانموذج المصري على خريطة التطبيع الإسرائيلية بنمط جديد ، وهو التطبيع عن طريق الاتفاقات ، وعلى الرغم من الاطار الاعلامي الذي طُبع على زيارة الرئيس المصري السابق (محمد انور السادات) لإسرائيل في تشرين الثاني من العام 1977 بطابع المفاجأة وصبغها بالصبغة الشخصية ، فقد أصبح معروفاً أنه قد يسبق ذلك العديد من الاتصالات واللقاءات بين مسؤلين مصريين واسرائيليين ، ومنها لقاءات امنية وسياسية وثقافية مهدت لزيارة الرئيس المصري السابق لإسرائيل[1] .

وفي المجال السياسي وقع الجانبان معاهدة سلام في اذار من العام 1979، تم بموجبها الاتفاق على انشاء القوات متعددة الجنسيات في اب من العام1981، واتفاقين بشأن (طابا) التي رفضت اسرائيل الانسحاب منها في اللحظات الاخيرة، وفي نيسان من العام 1982، وقع الجانبان اتفاقات تأسيس تمثيل دبلوماسي، وقنصلي ، وانشاء عدد من اللجان المشتركة شبه الدائمة[2] .

وفي اطار هذه الاتفاقات تم انسحاب اسرائيل من سيناء بأستثناء (طابا) ، مقابل نزع متدرج لسلام سيناء، وتأسيس وجود عسكري اجنبي مستديم فيها يتمثل في القوات المتعددة الجنسيات[3]، ومنح اسرائيل حق المرور في قناة السويس وخليج عقبة، وفرض هيكل تام من اتفاقات التطبيع خلال مراحل الانسحاب التدريجي التي حددتها الاتفاقية بثلاث سنوات ، كما فرضت اتفاقية لتزويد اسرائيل بالنفط[4] .

وفي اطار هذه الاتفاقات جرى اشتراط أسبقية للعلاقات المصرية – الاسرائيلية على العلاقات المصرية–العربية بعد جدل سياسي عنيف، وفي الممارسة حدث تبادل في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ، وعقد روءساء مصر، ورؤساء وزراء اسرائيل

(12) قمة عربية– اسرائيلية بدءاً من زيارة الرئيس المصري السابق(انور السادات) لاسرائيل في تشرين الثاني من العام 1977 ، ومروراً بلقاء (شيمون بيريز) رئيس وزراء اسرائيل ، والرئيس (محمد حسني مبارك) في الاسكندرية في تشرين الثاني من العام 1986، ولم تقتصر محاولات شق قنوات الاتصال السياسية على المستوى الرسمي، وانما حرصت اسرائيل على ان تضمنها في كل المستويات السياسية الاخرى[5]. فتعدد تبادل الزيارات الحزبية والبرلمانية دفعت اسرائيل الى تأسيس تنظيمات شعبية لمساندة العلاقات الرسمية ، وجرى سن عدد من التشريعات التي تهدف الى حماية الاتفاقية ، ومنها تعديل المادة (11) من قانون مجلس الشعب ، واصبح بمقتضاها نقد معاهدة السلام او ابداء رأي معارض لها جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بالحبس والغرامة فضلا عن عقوبة تبعية تتمثل في الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية[6] .

ومن السمات الاساسية للنشاط الاسرائيلي في مصر ممارسة الضغوط السياسية بشكل سافر لتطويع الموقف المصري ، فقد كشفت الممارسات الاسرائيلية قائمة طويلة من هذا النوع من الضغوط ، ومن بينها التجسس على اعمال الحكومة المصرية ، ومواجهتها بوثائق داخلية خاصة ببعض التوجهات الحكومية بخصوص التطبيع بل وكانت اسرائيل تلجأ في كثير من الاحيان ، وعندما تلوح في الافق أي اعتراضات على مفاهيمها الى التهديد الصريح بعدم اتمام الانسحاب من سيناء او حتى اعادة احتلالها خلال(24 ساعة)، كماعلقت إسرائيل انسحابها من منطقة (طابا) كوسيلة لتطويع موقف الحكومة المصرية[7] .

اما في المجال الاقتصادي ، فقد تضمنت (معاهدة السلام) الاتفاق بين الطرفين على ان العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف التام ، والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية،وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي ضد حرية انتقال الافراد والسلع .

كما فصل الملحق الثالث للاتفاقية العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، والعلاقات الاقتصادية والتجارية، والعلاقات الثقافية، وحرية التنقل والتعاون في سبيل التنمية وحسن الجوار، والنقل والمواصلات، والتمتع بحقوق الانسان والمياه الاقليمية ، كما

تضمنت ملاحق المعاهدة (محضراً) بخصوص مبيعات تجارية عادية من النفط من مصر الى اسرائيل[8] .

كمانصت المعاهدة على سريان احكام العلاقات الطبيعية مباشرة ودون تفاوض، والتي شملت السياحة ، والعلاقات التجارية، والتعاون الزراعي في المجال الثقافي ، وفي المجال العلمي والتعليمي والتربوي والمجال الاجتماعي .

وعلى اية حال ان التأثير السلبي لمعاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية على قضايا الاستقلال الوطني والتنمية في مصر هي التي شكلت وستشكل المحور الاساس للرفض الشعبي المصري لتلك الاتفاقية ، وهذا ما يفسر الصراع الدموي بين حركات الاسلام الراديكالي والدولة المصرية من دون الاخذ بنظر الاعتبار فقدان النظام بعضاً من مشروعيته التي استمدها عن طريق مواجهة التحدي الاسرائيلي منذ منتصف الخمسينات، لذلك ظل طلب تعديل شروط الاتفاقية بما يحقق سيادة مصر التامة على سيناء، وعودة (طابا) الى السيادة المصرية، وتطابق حدود مصر الدولية مع خطوط دفاعاتها العسكرية في مقدمة الاهداف الوطنية المصرية[9] .

وبمعنى اخر انه على الرغم من ان مصر كانت اول دولة عربية تعقد معاهدة للسلام مع اسرائيل ، فقد ظل هذا السلام يوصف بأنه سلام بارد او تعتريه حالة من الفتور بين الحين والاخر .

ومع ذلك تحاول الدولتان الظهور بمظهر الصديقين بعد انهاء حالة الحرب ، على الاقل على المستوى الرسمي ، لكن هذه العلاقة سرعان ما عكر صفوها خلافات (قديمة /جديدة)تطفو بها على السطح نتيجة التصريحات السياسية لكل طرف ، وبخاصة ما تثيره مصر بخصوص ملف التسلح الاسرائيلي النووي ، وعدم مصادقة اسرائيل على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، وقضية مقتل الاسرى المصريين في حربي العام (1956) والعام (1967)، وحالات التجسس التي كشفتها مصر، وثبت عن طريقها تورط جهاز الموساد الاسرائيلي والتي توجت بالقبض على الجاسوس الاسرائيلي المعروف (عزام عزام)[10] .

وتشير الدراسات الاستراتيجية واستطلاعات الرأي العام اكثر من مرة الى ان مصر هي العدو رقم (2) لإسرائيل بعد سوريا وقبل ايران والعراق، واحياناً العدو رقم

(1) مسوغة هذه النتيجة الاستعدادات الحربية والتدريبات المستمرة للقوات المصرية وسعي مصر الحثيث الى تطوير قدراتها العسكرية على الرغم من الوضع الاقتصادي الصعب[11] .

وهو ما يثير الخوف والقلق لدى اسرائيل التي تمتلك ترسانة نووية اعطت مصر مبرراً مشروعاً لتخوفاتها هي الاخرى مبالة الدعم الامريكي لاسرائيل ، ولقد حصلت مصر على اكثر من (40) مليار دولار امريكي حتى الان لانهاء حالة الحرب مع اسرائيل ولعب دور الوسيط في عملية السلام العربية الاسرائيلية ، ولا تخفي النخبة الحاكمة في مصر رغبتها الشديدة في ان تكون جسر الوصل بين اشقائها العرب والدولة اليهودية ولا تخفي انزعاجها من اية محاولة لتقليص دورها على هذا الصعيد[12] .

الا ان الشعب المصري يرى في الدعم الامريكي لاسرائيل الحل الذي يكفل لها تفوقاً نوعياً في الشرق الاوسط ، فضلا عن اتفاقيات التعاون العسكري مع تركيا ، وعليه فإن مصر لن تقبل بهذا التمايز العسكري الذي بات يهدد امنها القومي[13] .

وبعد تولي حكومة نتنياهو (الاول) في العام 1996 ، وفي شروعها للبناء المكثف للمستوطنات جاء الرد العربي في 31/اذار/1996 في اجتماع القمة العربية بتجميد العلاقات بين الدول العربية واسرائيل وهو ما لم تنفذه مصر والذي على اساسه لم تشهد العلاقات بين مصر واسرائيل أي تقدم حتى عام 2000 . وهنا يمكن ان نذكر بالطرح الداعي الى تجاوز نهج[14] (كامب ديفيد) عربياً انما نعني انهاء نهج التعامل المنفرد مع اسرائيل وهو النهج الذي طبق في كافة الاتفاقات كافة التي ابرمت معها حتى الان (اتفاقات كامب ديفيد ، والمعاهدة المصرية – الاسرائيلية ، واتفاقات اوسلو بين الفلسطينيين – والاسرائيليين) .

وبعد تولي(ايهود باراك) رئاسة الحكومة الاسرائيلية في العام 1999، لم يحدث أي تطور حقيقي في العلاقات ، بين البلدين ويرجع ذلك الى عدم حدوث أي تطور حقيقي في العملية السلمية، بل شهدت العلاقات تراجعاً في بعض المجالات حيث توقفت اعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة ، وتوقفت المشاركة الإسرائيلية في المعرض الصناعي التجاري السنوي في القاهرة، كما شهد التعاون الزراعي بين

البلدين تراجعاً في بعض المجالات حيث توقفت اعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة وتوقفت المشاركة الاسرائيلية في الجانبين الاجتماعي والثقافي ايضاً[15] .

ثم جاء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الاقصى) العام 2000 والتي تدهورت بعدها العلاقات بين البلدين لدرجة ان قامت مصر بإستدعاء سفيرها في (تل ابيب) وقررت في2002/4/3 وقف جميع الاتصالات الحكومية مع اسرائيل، وفرضت القيود على سفر المصريين الى اسرائيل والتجارة معها[16] ولكن بعد قرار (شارون) فك الارتباط عن غزة في اذار من العام2005 بدأت العلاقات في بتحسن بين البلدين حيث اعادت مصر سفيرها في اذار من العام 2005 وافرجت عن الجاسوس الاسرائيلي (عزام عزام) ووقعت في2004/12/14 على اتفاق (الكويز)، وعلى اتفاق تصدير الغاز لاسرائيل في 8/اب/2005. غير ان هذا التحسن في العلاقات لم يخرج عن المجالات الاقتصادية والزراعية والعسكرية، ورغم ذلك لم يتوقف الحوار بين مصر وإسرائيل في قضايا الامن والقضايا المرتبطة بالعلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية .

وهذا ما عبر عنه السفير دافيد سلطان سفير اسرائيل في القاهرة للمدة (1992-1996) بقوله ان مصر لديها مخاوف من اسرائيل فهي تعتبرها دولة قوية تمتلك صناعة متقدمة كما تخشى من سيطرتها على الاقتصاد المصري واقتصاد الشرق الاوسط والسيطرة على الثقافة المصرية والمساس بقيمتها ...

مما تقدم ذكره يمكن القول ان هنالك ثلاثة عوامل اثرت في تحديد السياسة المصرية تجاه اسرائيل خلال تلك المدة هي[17]

أولا:- المصلحة المصرية :-

حيث لم يتاثر بيع البترول المصري لاسرائيل حتى في اصعب الاحوال وحتى في (اثناء احتلال اسرائيل لبيروت ، والحرب على غزة) كما ان هناك عامل اخر يصب في مصلحة مصر من علاقاتها باسرائيل الا وهو العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ، وضمان المساعدات المدنية والعسكرية الامريكية فلقد كان لهذا العامل دور في منع تدهور العلاقات بين البلدين الى مستوى معين .

ثانياً : تقدم عملية السلام : وهو العامل الحاسم في تحديد السياسة المصرية تجاه اسرائيل خاصة فيما يرتبط بالعملية السياسية مع الفلسطينيين ، فقد صرح عمرو موسى عندما كان وزيراً للخارجية ((انه لا يمكن السماح لاسرائيل التمتع بثمار السلام قبل تحقيق السلام مع الفلسطينيين وبقية الدول العربية))[18] .

ثالثاً : الاوضاع الداخلية :

كانت من العوامل المهمة التي اثرت في العلاقات بين البلدين في الحقبة الماضية حيث لم يرغب النظام المصري السابق بالتسبب في عدم الاستقرار للاوضاع الداخلية لديه بالاندفاع في التطبيع مع اسرائيل، وذلك مع وجود معارضة كبيرة للسياسة الاسرائيلية في داخل الشارع المصري، وخاصة سيطرة جماعة الاخوان المسلمين على النقابات المهنية في مصر، ومع ذلك هنالك حقيقة مهمة يجب ان تذكر هنا ، الا وهي ان مشاريع التسوية في مصر والاردن وفلسطين لم تؤد حتى الان الى نقلة نوعية في العلاقة بين الدولة والمجتمع ، لان الديمقراطية ليست على جدول اولويات النخبة السياسية الحاكمة التي يذهب اهتمامها في ايام الحرب والسلام معاً الى احكام هيمنتها على المجتمع والاستفراد في عملية صنع القرار على الصعيدين الداخلي والخارجي ...

المحور الثاني

الموقف الإسرائيلي من ثورة التغيير في مصر

عند الحديث عن الموقف الاسرائيلي من ثورة التغيير في مصر ينبغي تقسيمها الى مرحلتين :

أ- مرحلة قبل قرار تنحي الرئيس: اذ نالت ثورة 25/يناير المصرية اهتماماً اسرائيلياً منقطع النظير، وذلك لان مصر هي ليست مثل غيرها من الدول العربية ، لقد حاربت اسرائيل وهزمتها ومن ثم ابرمت اتفاقية سلام استراتيجية معها تنظر اليها اسرائيل بأهمية كبيرة بأعتبارها فتحت لها خطوطاً مع دول عربية اخرى ، وساعدت في نمو اقتصادها وحافظت لها على امن حدودها واراحت جيشها من جبهة بالغة الاهمية، عتادها 80 مليون مصري ، ويمكن تفسير الصمت الرسمي

في اسرائيل على انه انعكاس لحالة من الحيرة والقلق معاً، ويرى مسؤلون اسرائيليون ان أي تغيير يمكن ان يطرأ على العلاقة مع مصر، ويرى البعض الاخر انه من غير المعروف كيف ستجري الامور، وفي الوقت نفسه لم يتردد محللون سياسيون من تحذير حكومتهم من اتهم قد يصبحون قبالة تركيا جديدة[19] .

وفي كافة تصريحات وتحركات مسؤلي اسرائيل وعسكرييها كافة ازاء الاحداث الداخلية المصرية يظهر، القلق والذي شمل ايضاً الكتاب واساتذة الجامعات ومراكز صنع السياسة العامة الذين قاموا برصد دقيق لتحركات الشعب المصري في محاولة لاستشراف تأثير الثورة في مستقبل اسرائيل . وقد ازداد القلق لدى الاسرائيليين مع البوادر الاولى للاحداث على الرغم من ابدائهم الثقة في قدرة (حسني مبارك) على قمع الثورة قبل نشوبها[20] .

وكانت تقديرات الباحثين، واجهزة المعلومات عند بداية الأحداث في مصر تقوم على فرضية هي ان النظام المصري قادر على البقاء، وتجاوز الأزمة ، ومنذ بداية التظاهرات في مصر كان رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (افيف كوشاف) يعلن في لجنة الدفاع والشئون الخارجية في الكنيست الإسرائيلي بأن حكومة الرئيس مبارك ليست عرضة للتهديد وان التظاهرات تحت السيطرة على حد قوله ، وليس لدى اسرائيل شكوك في استقرار النظام . وقد توقع جهاز المعلومات الاسرائيلية مع بداية الازمة ان الجيش المصري سيتولى الحكم، ولن يكون هناك تغير دراماتيكي في السلطة ، واتفاق اغلب الباحثين مع التقديرات الاستخبارية الاسرائيلية بان الامر سيؤول الى نائب الرئيس السابق (عمر سليمان) . لكن على ارض الواقع ثبت عكس ذلك، اذ بدأ الجيش ينحاز الى مطالب شباب الثورة، وفي رأي (بول ريفين) الخبير في مركز موشييه ديان ان أي نظام سياسي جديد في مصر سيكون معني بالوضع الاقتصادي، ومتابعة قضايا الفساد اولاً قبل العناية بالقضايا السياسية الخارجية على المدى القصير، وربما المتوسط ،وهو ما يعني ان اسرائيل ستكون قادرة على استثمار هذه المرحلة الفاصلة لمصلحتها[21] . ويرى بعض الكتاب في اسرائيل ان (الاضطرابات)، وليس (الثورات) كما اطلقوا عليها في

العالم العربي تعزز الفكرة القائلة بأن القضية الفلسطينية ليست هي السبب بعدم الاستقرار في الشرق الاوسط، بل ان السبب هو الاستبداد السياسي والفقر ، الامر الذي يستدعي ان تتوجه الدبلوماسية الاسرائيلية الى تكريس هذه الفكرة . اما التفسير الاسرائيلي للثورات العربية ، ترى موجة الثورات في العالم العربي التي انطلقت من تونس وامتدت الى مصر والاردن واليمن والبحرين ، فيعود الى تبلور تصور عام مفاده ان اسرائيل تعارض التحول الديمقراطي في العالم العربي انطلاقاً من قلقها من حالة عدم استقرار كبيرة ستتوجه ضدها في نهاية المطاف لتتغير سياسة الامر الواقع التي تفرضها اسرائيل في المنطقة[22] . اما التيارات اليسارية وقوى المجتمع المدني وحركات السلام فترى ان انتشار التحول الديمقراطي في العالم العربي يشكل تطوراً ايجابياً مادام انها لا تدعم الحركات التي ستعمل على تقويضها فالتحول الديمقراطي في العالم العربي يمكنه ان يساعد على انهاء النزاع العربي الاسرائيلي ...

وعلى الرغم من ثقة المسئولين في قدرة الاجهزة المصرية الامنية على اخماد الثورة في بدايتها، فأن استمرار التظاهرات المصرية قد أثارت مخاوف رئيس الوزراء الاسرائيلي (بنيامين نتنياهو) اذ اعرب خلال مؤتمر صحفي مع المستشارة الالمانية (انجيلا ميركل) في 31/كانون الثاني/2011 ، عن قلقة من صعود قوة سياسية اسلامية متطرفة الى كرسي السلطة في مصر، ورأى ان مصلحة بلاده تكمن في الحفاظ على اتفاقية السلام ، مطالباً المجتمع الدولي بتقديم الضمانات اللازمة لاستمرار العمل باتفاقية (كامب ديفيد) مضيفاً ان اسرائيل دولة تؤيد قيم الديمقراطية ولكنها ترفض ان يكون ذلك على حساب السلام معها[23] .

وما ان تأكد نتنياهو من فشل مبارك في احتواء الازمة ، حتى جدد مخاوفه من تكرار التجربة الايرانية في مصر ، ومن صعود جماعة الاخوان المسلمين الى السلطة في مصر، لذا يجب في رأيه الحفاظ على مصر (المعتدلة)[24] .

اما القنصل الاسرائيلي السابق في مصر (ايال سيسو) والذي كان اكثر ثباتاً اذ قال انه ليس مندهش لما يجري في مصر ولكنه واثقاً طبقاً لمعرفته بطريقة تعامل الأمن مع المصريين من قدرة النظام على انهاء هذه الحالة . في حين تطرق رئيس

اسرائيل (شيمون بيريز) للثورة المصرية معرباً عن شكره لمبارك لانه حافظ على السلام والاستقرار في المنطقة مؤكداً على دعمه وتأييده لبقائه في منصبه[25] .

اما رئيسة المعارضة، وعضو الكنيست عن حزب كاديما (تسيفي ليفني)، فقد اعربت خلال ندوة مركز ابحاث الامن القومي ((ان اسرائيل اخطأت عندما تعاملت مع نظام، ولم تتعامل مع شعب، معربة عن امتعاضها من التأييد السياسي الاسرائيلي(لمبارك) على الرغم من انه يمارس اساليب غير ديمقراطية في مصر)) .

فيما لم، يبد رئيس الاستخبارات العسكرية (افيف كوخافي) في جلسة مع اعضاء الكنيست قلقاً على النظام المصري ، لان جماعة الاخوان المسلمين تفتقر الى التنظيم الذي يؤهلها الى تقليد السلطة طبقاً لرأيه .

كما أكد رئيس الاركان (جابي اشكنازي) على ان الواقع في المنطقة بعد الثورة المصرية يبشر بضعف المعسكر المعتدل الا انه ابدى ارتياحاً لتسلم الجيش مقاليد الحكم في مصر[26] .

أ- بعد قرار تنحي الرئيس: بعد قرار التنحي للرئيس مبارك عقد وزير الخارجية الاسرائيلية (افيعذور ليبرمان) اجتماع وزارياً طارئاً في2011/2/12لبحث تداعيات هذا القرار مؤكداً على ان اسرائيل لا تتدخل في شئون مصر الداخلية، ولكن يهمها الحفاظ على اتفاقية السلام والاستقرار في المنطقة . وعلى الصعيد الامني تم الاسراع في بناء جدار على حدود مصر ليتم انهاؤه نهاية عام 2012[27] .

وقد اشاع ذلك الاضطراب في الجيش والحكومة الاسرائيلية وهو ما جعل كبار المسئولين يعقدون جلسات سرية لاعادة التفكير في اهم علاقة اقليمية في المنطقة، واضافت ان التخطيط العسكري الاسرائيلي يستند الى {السلام مع مصر، وان نصف الغاز الطبيعي الذي تستهلكه مستورد من مصر، ومبدأ مقايضة الارض المحتلة في العام1967 في مقابل علاقات دبلوماسية مع اسرائيل بدأ مع معاهدة السلام مع مصر في العام 1979، كما ان رئيس الوزراء(نتنياهو) التقى الرئيس (حسني مبارك) اكثر من أي زعيم اخر بأستثناء الرئيس (اوباما) ، واذا نحي مبارك عن السلطة فأن التأثير في اسرائيل يمكن ان يكون عميقاً}[28].

ويؤكد مسئول اسرائيلي على ان مصر وهي حجر الزاوية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط، وحتى اذا اجبر مبارك على ترك منصبه، فان اولئك الذين سيحلون مكانه يمكن ان يحافظوا على معاهدة السلام المصرية مع اسرائيل لانها اساس المعونة الامريكية السنوية للقاهرة والتي تتجاوز المليار دولار .

ويمكن تلخيص المخاوف الإستراتيجية الإسرائيلية من تداعيات الثورات العربية بالاتي[29]:

* الخوف من قوة الجيش المصري الذي ربما سيتحول الى اداة بيد المتطرفين بعد ان تم تحييد هذا الجيش طيلة مدة النظام السابق حسب وجهة نظر إسرائيلية .
* فقدان الثقة بإمكانية استمرار ادارة الوضع على الحدود المصرية الإسرائيلية بالأسلوب الذي كان عليه خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث ظل الاعتماد الأكبر على الجيش المصري لضبط الأمن على الحدود خلال تلك المدة .
* التخوف من تقليص الضمانات التي كان يقدمها النظام المصري السابق لأحكام الحصار على قطاع غزة ، ومنع تهريب الأسلحة اليه .
* الزيادة المتوقعة في حجم الانفاق على الدفاع ، والتسليح لمواجهة التغييرات الاستراتيجية بعد سقوط النظام المصري ،اذ تشير المصادر الاسرائيلية الى ان النظام المصري كان يتبنى سياسة ملتزمة تجاه (كامب ديفيد) وهو ما ادى الى حفظ موازنة الدفاع الاسرائيلية خلال المرحلة السابقة من (30٪) الى (9٪) من اجمالي الناتج المحلي[30] .
* القلق من نتائج الصراع بين القوى الديمقراطية وقوى الاسلام الراديكالي على قيادة مصر ما بعد الثورة .
* الخوف من التحول التدريجي لمصر لتصبح دولة اقليمية قوية على النمط التركي،وهو ما يضع اسرائيل في مواجهة محور اقليمي يضم(ايران،تركيا، مصر).
* تضييق الهامش الذي كانت تتحرك فيه السياسة الأمريكية الإسرائيلية بالمنطقة في ظل التوقعات بنشوء حكومات مختلفة في بعض الدول العربية، ويكون للرأي العام الشعبي دور اكبر في تشكيل سياستها[31] .

* القلق من استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية، اذ اكد عدد من المسئولين الاسرائيلين على ان الاستقرار في المنطقة الشرق الاوسط هو اهم من الديمقراطية بالنسبة لاسرائيل[32] .
* القلق من انتقال عدوى الثورات الى الاردن ، ومناطق السلطة الفلسطينية ، وهو ما سيؤدي في حال حدوثه الى تداعيات خطرة على الامن الاسرائيلي .
* الهواجس من قيام انتفاضة فلسطينية ثالثة على غرار الانتفاضة الاولى في الضفة الغربية، وداخل الخط الاخضر مع اكتساب زخم جديد من الثورات العربية.

المحور الثالث

مستقبل العلاقات المصرية – الاسرائيلية

ان الثورات العربية تنذر بتغيير بيئة اسرائيل الاستراتيجية بشكل علم ، وهو مما يوجب القيام بأحتياطات امنية واسعة تتطلب زيادة مستويات الانفاق الامني بشكل كبير ، بل هناك مخاوف من مساهمة هذه الثورات في تقليص معدلات النمو، وبروز مظاهر الركود الاقتصادي ، مما سيلقى ترجمته في تراجع الناتج المحلي الاجمالي الإسرائيلي بشكل كبير ، وهذا يعني مضاعفة الحيز الذي تشغله موازنة الامن في كل من الموازنة العامة للدولة، والناتج المحلي الاجمالي ، أي ان على اسرائيل وفق هذه التوقعات مهددة بالعودة الى الاوضاع نفسها التي مرت بها بعد حرب 1973 ، مع كل ما يعنيه هذا من تحول النمو الى ركود واستفحال التضخم .

وهناك مؤشرات على تحقق بعض المحاذير التي تمت الاشارة اليها ، حيث اندلعت الثورات العربية في ظل مطالبة العديد من نواب الكنيست بتخفيض قيمة الوقود للجمهور ، وجرت مداولات في لجنة المالية التابعة للكنيست ، لكن في ظل ما حدث في مصر وتفجير الانبوب الذي ينقل الغاز من مصر الى قطاع غزة ، والدعوات داخل مصر الى رفع سعر الغاز الذي يباع لاسرائيل ، لم تطرح القضية ، واذ اصبح اهتمام الاسرائيليين موجهاً نحو محاولة الاستثمار في البحث عن مصادر طاقة ذاتية[33] .

وهناك مخاوف من ان تسفر الثورات العربية عن فرض قيود على تجارة اسرائيل الخارجية . ذلك ان(98٪) من هذه التجارة تنقل عبر البحار ، وثلث الاستيراد والتصدير الاسرائيليين يوجه نحو الشرق عبر البحر الاحمر ، أي عبر قناة السويس ورئيس الوزراء الاسرائيلي (بنيامين نتنياهو) لا يتخوف من اغلاق قناة السويس، قبالة السفن التجارية الاسرائيلية فقط، بل انه يخشى ان ،يقدم المصريون على اغلاق مضائق تيران، وتهديد الملاحة البحرية عبر ميناء (ايلات) ، مما يعني خنق اسرائيل تماماً ، بل يتعداها الى مضيق (باب المندب) الذي يربط البحر الاحمر بالمحيط الهندي ، والى مضيق (هرمز) الذي يصل الخليج العربي بالمحيط الهندي ، ومضيق (البوسفور) الذي يربط البحر الابيض بالبحر الاسود[34] .

ويرى بعض المحللون الاسرائيليون ان زيادة النفقات الامنية ستجعل اسرائيل عبئاً على الغرب وعلى الولايات المتحدة الامريكية تحديداً ، وذلك بخلاف الاستنتاج الذي توصل اليه رئيس الوزراء (نتنياهو) الذي زعم ان التحولات في العالم العربي تفرض على الغرب تقديم الدعم المادي لاسرائيل ، على اعتبار انها تمثل "واحة ديمقراطية ، واستقرار في منطقة غير مستقرة" ، وهذا ما يمثل خدمة استراتيجية للولايات المتحدة الامريكية والغرب، في حين يرى المعلق العسكري (رون بن يشاي) خلاف ذلك اذ يرى ان اسرائيل ستبرز (عبءٍ) ، وليس (ذخر) استراتيجي للغرب ، وهو ما قد يؤدي الى تراجع في مستوى التزام دول الغرب ، وتحديداً الولايات المتحدة الامريكية ، بدعم اسرائيل اقتصادياً .

اذا مما تقدم يمكن ان نقول ان هناك تداعيات مباشرة وغير مباشرة للثورة المصرية على الاقتصاد الاسرائيلي ، نظراً للتغييرات التي طرأت وقد تطرأ مستقبلاً على طبيعة العلاقات المتشابكة بين البلدين فضلا عما ستصيب الاقتصاد الاسرائيلي وذلك على النحو الآتي[35] :-

* الخسائر الناتجة عن التوقف المؤقت لتصدير الغاز المصري الى اسرائيل ، وعن الالغاء المتوقع للصفقة التي ابرمت في العام 2005 ، والتي يتم بموجبها امداد اسرائيل بنحو 40٪ من حاجتها من الغاز ، وكانت مصر قد بدأت في تصدير الغاز الى اسرائيل في العام 2008 بحسب اتفاق مدته (20) عاماً تم التوصل اليه مع

الحكومة الاسرائيلية في العام 2005 والذي ينص على ان تصدر الشركة المصرية لغاز المتوسط (شركة مصرية – اسرائيلية خاصة) سبعة بلايين متر مكعب من الغاز سنوياً كحد اقصى . وكان السعر المتفق عليه في بادئ الامر (3 الى 5, 3) دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية لكن السعر عدل الى ما بين (4, 0 – 4,5) دولار في اب من العام 2009 ، بعدها وافقت شركة الكهرباء الاسرائيلية المستهلك الرئيس للغاز على الزيادة

* ليس هنالك مرجع قانوني – سياسي لتصدير الغاز المصري الى اسرائيل ، فقد وقعت معاهدة (كامب ديفيد) في العام 1979 ، ونصت على ان تزود مصر اسرائيل بالنفط الخام وفي حال عدم تمكنها من ذلك ، وحصول عجز طاقة في اسرائيل تتحمل الولايات المتحدة الامريكية هذه المسئولية وتصدر النفط الى اسرائيل بدلاً عن مصر .

* لم يذكر الاتفاق مسألة (تصدير الغاز) ، والسبب في ذلك بسيط يعود الى ان مصر في العام 1979 لم تكن دولة مصدرة للغاز ، بل كانت احتياطاتها متواضعة في حينه ، ومن المحتمل جداً ان الضغوط الامريكية على القاهرة هي التي دفعتها الى تصدير الغاز الى اسرائيل عن طريق الاتفاق المشترك للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية ومصر واسرائيل ، ومن المحتمل ايضاً ان يكون الضغط مؤرس عن طريق التهديد بخفض المساعدة الامريكية السنوية لمصر[36] .

* قبل الاكتشافات الغازية المهمة في اسرائيل اخيراً ارتأى وزير البنى التحتية المسئول عن امور الطاقة تحويل الوقود المستعمل في محطات الكهرباء من الفحم الحجري الى الغاز الطبيعي لاسباب بيئية – وبما انه لم يعثر على احتياطات غازية حتى نهاية العقد الماضي ،فقد تقرر اعتماد مبدأ (الاستيراد) ، ولو من مصر فقط في بادئ الامر ، ودارت مفاوضات طويلة مع شركات روسية واذربيجانية للحصول على امدادات اضافية عبر تركيا. لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل .

* تبلغ واردات دول الاردن واسرائيل وسوريا ولبنان من الغاز الطبيعي المصري مجتمعة نحو (138,2) مليار متر مكعب سنوياً،وهو ما يظهر مدى الاعتماد الكبير لاسواق هذه الدول في وارداتها على الغاز المصري كمصدر رئيس لوارداتها[37] .

* وقد توقفت امدادات الغاز المصري الى أسواق الأردن وإسرائيل وسوريا ولبنان جراء حادث التفجير الذي تعرضت له محطة تجميع خطوط الأنابيب التي تنقل الغاز الى تلك الاسواق في اثناء الثورة المصرية ، ويمثل هذا التوقف تهديداً مباشراً لامن سوق الغاز، وامن الطاقة في هذه الدول نظراً الى اهمية الغاز المصري كمكون من مكونات المزيج الطاقة لديها اذ انه يمثل نحو (80٪) من واردات الغاز الطبيعي في كل من سوريا ولبنان .

* ويرى الباحثون الاسرائيليون ان خروج مصر من الصراع العربي الاسرائيلي منذ العام 1977 قلص الانفاق الدفاعي الاسرائيلي من (24٪) من اجمالي الناتج المحلي في ثمانينات القرن الماضي الى (7٪) في الوقت الحاضر، وهو ما عبرت عنه مجلة (Marker) الاسرائيلية اذ رأت ان هذه الثورات قد تغير المناخ السياسي للمنطقة بشكل قد يقود الى (كارثة اقتصادية) ، لان اسرائيل ستعيد توزيع مواردها بين الدفاع والاقتصاد السلمي وهو الامر الذي سيؤدي الى اعادة هيكلة الموازنة الاسرائيلية بشكل تام ، وهو ما ينعكس على مستوى الرفاه العام للمجتمع وقدرة الدولة على تسوية المشكلات الاجتماعية[38] .

اما عن تداعيات الثورة المصرية على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، فقد اثارت المؤسسة العسكرية اسرائيلية حملة تخويف للرأي العام الاسرائيلي بسبب الثورات العربية والتي أخذت تتحدث عن تغيير في السياسة الاستراتيجية الاسرائيلية، وعن انها ستعيد تشكيل الألوية العسكرية التي تم تفكيكها بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر ، وانها بصدد اجراء تعديلات على نظرية الامن الاسرائيلي الراهنة .وقد عبرت وزارة الدفاع عن ارتياحها لتطمينات الجيش المصري بأن مصر ستستمر في احترام الاتفاقيات الدولية التي وقعتها ، وبأن الجيش (مستعد لكل الاحتمالات) ففي حين يتعرض العالم العربي لزلزال شامل ، تفكر المؤسسة العسكرية على المدى الطويل في اعادة تشكيل فرقة من الجيش للجبهة الجنوبية بعد ان تم تفكيكها اثر توقيع معاهدة السلام مع مصر ، ومن ثم سوف تكون هنالك اسوء الحالات المتوقعة لتدهور الاوضاع ودخول قوات مدرعة مصرية مفاجئة الى شبه جزيرة سيناء ستكون معرضة تماماً للهجمات الجوية الاسرائيلية[39]. وبصورة عامة موجود لدى الاجهزة

الامنية (خطة ادراج) تم اعدادها في الاعوام الاخيرة لليوم الذي يلي سقوط النظام المصري السابق، وقد وضعها في حينه على خلفية الوضع الصحي للرئيس السابق وعلى رأس بنود الخطة هنالك تسريع في بناء الجدار على الحدود بين سيناء ومصر، ومراقبة الحدود بين قطاع غزة وسيناء وانتظار التطورات التالية جنباً الى جنب مع مواصلة بناء خطة عملية تأخذ بالاعتبار اسوء الاحتمالات ، وفي هذا الاطار اقرت المؤسسة العسكرية (70) مليون دولار لتنفيذ خطة دفاع عن حقلي الغاز (تامار ، وليفياتان) الذين اكتشفتهما اسرائيل على بعد اكثر من (20) كيلو مترعلى سواحل البحر المتوسط . ومن ثم فأن حماية حقلي الغاز يعني ان البحرية الاسرائيلية تتكفل بحماية منطقة اكبر من مساحة اسرائيل ، حيث تم التخطيط لحفر العديد من الأبار التي قد تشكل اهداف استراتيجية محتملة ضد اسرائيل ، كما تم تزويد سلاح المدرعات بعشرات الدبابات من نوع (نمير) المحسنة ، والتي تم تحديثها بعد حرب يونيو على هيكل دبابة (همركافاه) ولأجل ذلك اقرت الحكومة الاسرائيلية موازنة الدفاع للعام 2011، بمبلغ (53,4) بليون شيكل ، بزيادة (1,6) بليون شيكل لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه اسرائيل من الجبهات المواجهة[40] ، ووفقاً للتقديرات الاسرائيلية فأن مصر ما بعد ثورة يناير ستعيد النظر في اتفاقيات السلام التي فرضت على مصر قيوداً على انتشار القوات المسلحة المصرية في مناطق سيناء المختلفة على وفق التقسيم الى مناطق (أ)، (ب) ، (ج) من الشرق، وحتى معابر سيناء الحدودية على الرغم من الاعتراف بالسيادة المصرية التامة عليها ، حيث ينظر لهذا الامر سواء من قبل الرأي العام في مصر او في دوائر الامن القومي المصري على انه مجحف بسيادة مصر ، والمتوقع ان تشهد العلاقات المصرية الاسرائيلية توترات وازمات يصعب تحديد اطارها من الآن[41] . ولكنها سترتبط بالملفات المثارة ومنها اتفاق الغاز والكويز، وممر صلاح الدين (كامب ديفيد) وغيرها من قضايا العلاقات المشتركة .(اتفاقية الكويز الموقعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في العام 2004 واتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل الموقعة سنة 2005، واصبح السلام بين مصر واسرائيل ، بمثابة سلام الضرورة ، أي اتقاء الحرب والعدوان وتجنب اثارهما) .

مما تقدم يمكن القول ان زوال نظام مبارك سيجعل اسرائيل في ازمة استراتيجية، حيث ان اسرائيل بدأت تفقد العديد من الحلفاء في المدة الاخيرة . ومن المرجح ان يميل التوجه الاسرائيلي الى مزيد من الانغلاق والانعزال ، خاصة وان اسرائيل تعيش ازمة عدم مشروعية ، وعدم قبول في المحيط التي جعلت نفسها فيه ، كما ستحاول توظيف الاوضاع الراهنة فلسطينياً وعربياً للتحدث عن حرصها على السلام في الوقت الذي يزداد فيه العرب تطرفاً ، وستسعى اسرائيل للاعتماد بشكل اكبر على القوة العسكرية. وقد طلبت اسرائيل مساعدة عسكرية أمريكية أضافية بقيمة (20مليار دولار) ، وكان وزير الدفاع (ايهود باراك) يشير الى ان إسرائيل تدرك الاهمية التي توليها القيادة الامنية في مصر للحفاظ على النظام والأمن في شبه جزيرة سيناء ، وعلى معاهدة السلام مع اسرائيل ، وذلك بعد ان طلبت مصر ادخال قوات صغيرة الحجم الى سيناء بشكل مؤقت للحيلولة دون انتشار الاضطرابات الى هناك ، موضحاً ان هذا الوضع وضع مؤقت .

وفي حزيران من العام 2012 تقدمت قيادة الجيش الإسرائيلي، ووزارة الدفاع بطلب الى رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) لزيادة الميزانية العسكرية بمبلغ (5 مليار) شيكل أي نحو اربعة مليارات دولار ، أي ما يعادل (25 %) من الميزانية العسكرية، وذلك بدعوى سد الاحتياجات الطارئة الناجمة عن فوز ممثل الاخوان المسلمين (محمد مرسي) بالرئاسة المصرية ، وتصريحاته بخصوص اعادة النظر في اتفاقيات (كامب ديفيد) ، هذا الى جانب عملية اقامة السياج الحدودي بين اسرائيل ومصر والذي سيكتمل في تشرين الاول من العام 2012 ، الى جانب ذلك بناء حواجز حرارية من الصلب والفولاذ لتشكل سياجا فولاذيا ضخما على امتداد الحدود المصرية _ الاسرائيلية تحت الارض ، وهذه الحواجز الحرارية مضادة للرصاص والنار ، وسيتم بناؤها على شكل قواعد ضغيرة على الحدود مع مصر ، وسيتم بنائها جنبا الى جنب مع السياج الفاصل الحدودي مع مصر وان الجيش الاسرائيلي قرر احياء فكرة (الجدران الفولاذية) على طول الحدود لتكون بمثابة درع دفاعي للحدود الاسرائيلية تحت الارض .

الخاتمة :

بعد توقيع معاهدة (كامب ديفيد) نجحت اسرائيل على مدى ثلاثين عاما في تحييد مصر من الصراع العربي – الاسرائيلي ، وعدت القيادة الاسرائيلية ذلك ذخرا استراتيجيا على الصعيد السياسي والعسكري والامني والاقتصادي ، فمصر التي كانت تشكل حجر الزاوية في هذا الصراع لم تعد تشكل قلقا كبيرا للدولة العبرية منذ توقيع هذه المعاهدة.

هذا الوضع تغير عقب اندلاع الثورة المصرية في25 /2011/1 ، اذ دخلت التقديرات الإسرائيلية في مرحلة من الضبابية، مما اسهم في زيادتها فشل اجهزة المخابرات الإسرائيلية في توقع الثورة ونتائجها، ويمكن ملاحظة ان القيادة الإسرائيلية بذلت جهودا كبيرة منذ البداية في الدفاع عن النظام الحاكم ، وسعت الى استمرار الرئيس (حسني مبارك) في سدة الحكم ، واضعة استقرار منطقة الشرق الاوسط تحت الضوء ، ومهولة من مخاطر استلام الاسلاميين لزمام الحكم في القاهرة .

ومما لا شك فيه ان العلاقات الإسرائيلية المصرية بكل أشكالها السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية تأثرت بعد قرار تنحي مبارك عن سدة الحكم ، وتعاملت القيادات الإسرائيلية بتخبط حيال الثورة المصرية ونتائجها ، فالبعض نادى باعادة احتلال سيناء بعدها ارضا غير مصرية ، والبعض الاخر ابدى حرصا على استمرار الالتزام بمعاهدة السلام مع مصر ، في حين سرع الجيش الاسرائيلي في عملية بناء الجدار الفاصل على طول الحدود مع مصر ، ونشر نحو (100) نقطة مراقبة مزودة بقناصة ، غير ان التيار السياسي العام حرص على ابقاء العلاقات الإسرائيلية – المصرية ، وعدم استفزاز الجانب المصري .

ان تداعيات الثورة المصرية على العلاقة بين القاهرة وتل ابيب لم تنته بعد ، وبانتظار ما يمكن ان يطرأ على الملفات كافة ، خصوصا بعد فوز (محمد مرسي) مرشح جماعة الاخوان المسلمين بالانتخابات الرئاسية في مصر ، والتنقدم الملحوظ لحزبي الحرية والعدالة والنور في انتخابات مجلس الشعب والشورى المصريين ، فضلا

عن ما سيؤول اليه مصير المؤسسة العسكرية ، وتقليص دورها المتوقع في الحياة السياسية المصرية .

المصادر والهوامش

1. محسن عوض ، الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية ، مركزدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1988 ، ص147 .
2. محمود سويد ، من كامب ديفيد الى المعاهدة خلفية القرار الاسرائيلي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1979 ، ص86 .
3. سلمان ابو ستة ، اسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، المجلد الثاني ، 2004 ، ص27
4. صادق جلال العظم ، زيارة السادات وبؤس السلام العادل ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1978 ، ص113
5. نايف حواتمة، اوسلو والسلام الاخر المتوازن، دار الجليل للنشر، عمان،1999، ص.11
6. د. حسن نافعة ، مصر والصراع العربي – الاسرائيلي من الصراع المحتوم ... الى التسوية المستحيلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986 ، ص116-117 .
7. احمد سعيد نوفل، مصر والحل السياسي واثاره، بحوث اتحاد الجامعات العربية، (الجزء الثاني القسم الثاني) تمت الطباعة على نفقة مؤسسة عبد الحميد شومان ، فلسطين ، 1989 ، ص660-661 .
8. مجدي حماد وآخرون ، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي الصهيوني ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص108
9. فواز جرجيس ، التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (261) ، 2000 ، ص180

تقرير خاص ، توجهات اسرائيل السياسية تجاه الشرق الاوسط في عهد ايهود باراك ، مركز دراسات الشرق

10. الاوسط ، عمان ، 1999 ، ص178 .
11. تقرير خاص ، مصدر سبق ذكره ، ص179 .
12. فواز جرجيس ، مصدر سبق ذكره ، ص181 .

13. ثناء فؤاد عبد الله ، الحياة الحزبية في مصر ، مجلة المستقبل العربي العدد (274) ، بيروت ، كانون الاول ، 2001 ، ص61 .
14. محمد سيد احمد ، ورقة العمل حول الطرح الداعي الى (تجاوز نهج كامب ديفيد) ، وللمزيد ينظر نايف حواتمة ، مصدر سبق ذكره ، ص107 .
15. قيس عبد الكريم وآخرون، الطريق الوعر (نظرة على المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية من مدريد الى اوسلو) ، شركة دار التقدم العربي ، بيروت ، 1997 ، ص103
16. ملف انتفاضة الاستقلال العام ، المركز الفلسطيني للتوثيق ، دار التقدم العربي ، بيروت ، 2002 ، ص154
17. ثناء فؤاد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص71 .
18. نايف حواتمة ، مصدر سبق ذكره ، ص112 .
19. د. طارق فهمي اسماعيل ، التوجهات الاسرائيلية ازاء الثورات العربية ، المركز القومي للدراسات الشرق الاوسط ، العدد (52) ، القاهرة ، 2011 ، ص149 .
20. توفيق المديني ، ربيع الثورات الديمقراطية العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (386) ، 2011 ، ص114 .
21. محمود معاذ عجور، قلق في تل ابيب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (184) ، القاهرة ، 2011 ، ص130 .
22. خالد كاظم ابو دوح ، ثورة 25 كانون الثاني في مصر (محاولة للفهم السوسيولوجي) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (387) ، بيروت ، 2011 ، ص115 .
23. كفاح زبون ، قلق في اسرائيل من شكل العلاقة المستقبلية مع مصر ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد (1176) ، 2011/2/13 .
24. محمود معاذ عجور ، مصدر سبق ذكره ، ص131 .
25. احمد عبد الامير الانباري ، الرؤية الاسرائيلية للاحداث في مصر ، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية ، العددان (53–54) ، جامعة بغداد ، كانون الثاني – شباط /2011 ، ص2–3 .
26. علاء سالم، اسرائيل وثورة التغيير في مصر، مختارات اسرائيلية ، العدد (195)، القاهرة ، 2011/3 ، ص103 .
27. نظير مجلي ، وفدان اسرائيلي وامريكي في القاهرة لمنع تدهور العلاقات ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد (11956) ، 2011/8/23 .

28. دينا هاتف مكي ، هل ان اسرائيل اسوء عدو لنفسها ، نشرة مترجمة صادرة عن مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، العدد68 ، ايلول 2011 ، ص2
29. طلعت المغربي ، الثورة الديمقراطية في مصر (هواجس اسرائيلية) ، مجلة مختارات اسرائيلية ، القاهرة ، العدد (195) ، 2011/3 ، ص109-110 .
30. علاء عبد الرزاق ، المشاريع الصهيونية لتقسيم البلدان العربية (دراسة في الاهداف والاليات) ، نشرة مترجمة صادرة عن مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، العدد (68) ، لشهر ايلول 2011 ، ص12-13 .
31. احمد عبد الامير الانباري ، المخاوف الاسرائيلية من احداث التغيير في مصر ، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، العدد (57) ، لشهر ايلول 2011 ، ص3 .
32. صباح مهدي عبد الله ، الرؤية الاسرائيلية للتغيرات في مصر ، بحوث المؤتمر العلمي السنوي السابع لمركز الدراسات الفلسطينية جامعة بغداد ، (25-26) ، تشرين الاول /2011 ، ص89 .
33. تقرير، اتصالات بين اسرائيل والمجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية ، جريدة الزمان ، العدد (3821) ، 2011/2/14 .
34. د. طارق فهمي اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص158-159 .
35. ناجي محمد هتاش ، اسرائيل والتغيير في مصر دراسة استشراقية لمستقبل العلاقات المصرية – الاسرائيلية ، بحوث المؤتمر العلمي السنوي السابع لمركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، 25و26 تشرين الاول ، 2011 ، ص61-62 .
36. طلعت المغربي ، مصدر سابق ذكره ، ص111 .
37. تقرير : مبارك يواجه المزيد من التحقيقات حول (صفقة الغاز) مع اسرائيل ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد (11835) ، 2011/4/24 .
38. طارق فهمي اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص162-163 .
39. نظير مجلي ، الجيش الاسرائيلي يخرج من الدرج خطة اعدت سلفاً عن مرحلة ما بعد مبارك ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد (11766) ، 2011/2/14 .
40. طارق فهمي اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص162 .
41. د. معمر فيصل خولي ومصطفى ابراهيم سلمان ، الموقف االسرائيلي من الثورة المصرية ، بحوث المؤتمر العلمي السنوي السابع لمركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ،25-26 تشرين الاول /2011 ص169-170 .